

## ما أثر اتفاق "تيران" و"منافر" على الحدود في خليج العقبة وسيناء ؟



وما علاقته بحلم "القارة اليهودية"؟ وهل ستواجه مصر "جاستا" على خلفيته؟

عبدالوهاب الشرفي

احد تبعات الازمة الخليجية هي تشتيت الانظار عن اتفاقية تيران وصنافير التي هي واحدة من اكبر الخطوات خطورة وتهديدا لمستقبل جمهورية مصر العربية وللعالم العربي ككل وسيترتب عليها الكثير من مشاريع الصهيونية فيما يتعلق برسم حدود وامن كيانها المحتل.

تنص اتفاقية تيران وصنافير ان الحدود السعودية المصرية تبداء من نقطة حدودية مشتركة بين السعودية والاردن ومصر وهذه النقطة تحدد لاحقا اي انها نقطة لا وجود لها حاليا وبالطبع بمرور الاتفاقية لا يمكن لنقطة كهذه ان توجد لأن انتقال السيادة على الجزرتين للسعودية ستفرض قوانين دولية اخرى على مياه ومنطقة خليج العقبة كل كون الممر اصبح بين اراضي دولتين وليس بين اراضين تتبعان دولة واحدة ولا يمكن بعد الاتفاق ان تلتقي حدود الثلاث الدول العربية في نقطة واحدة بعد الاتفاق مطلقا ، بل ان من تبعات ذلك الاتفاق انتهاء الحدود المشتركة بين مصر وال سعودية وانتهاء الحدود المشتركة بين مصر والاردن كذلك وكلما سippl هوحده لحدود مصر مع الكيان الصهيوني .

اتفاقية كامب ديفد هي الاتفاقية التي انهت حالة الحرب بين مصر والكيان الصهيوني وهذه الاتفاقية لها بنودها ومنها اعتراف اسرائيل بحدود مصر التي رسمت في فترة الدولة العثمانية وانسحاب الكيان الصهيوني من شبه جزيرة سيناء وكذا اعتبار مضيق تيران مياه دولية تحظى بحرية الملاحة الدولية ، وبالطبع عندما اغلقت مصر هذا المضيق قبل الاتفاقية فعملت ذلك لاعتبار ان مياه المضيق مياه اقليمية

مصرية ، لكنها بموجب اتفاقية كامب ديفد سمحت مصر ان تستخدم ( مياها ) وفقا لقواعد المياه الدولية ، وهذا السماح هو سماح اتفاقي بين دولتين يصل ساريا طالما ان الاتفاقية سارية واي انتهاء اتفاقية يعني انتهاء هذا السماح بخصوص مضيق تيران ، وهذا هو الفرق بين ( سماح ) اتفاق كامب ديفد وبين ( فرض ) اتفاق تيران وصناور الذي بموجبه يوجد ممر مائي دولي في مضيق تيران لن يعود بعدها من الممكن لمصر اغلاق المضيق او التحكم فيه او الاستعادة الكاملة لحقها وسيادتها عليه ولو انها اتفاق السلام مع الكيان الصهيوني او اخترق الكيان اي من بنوته .

اتفاق ترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية هو اسم خادع فبموجب هذا الاتفاق الذي يتربّط عليه فتح مياه دولية تكون حدود السعودية ازدادت توثيقاً بموجب هذا الاتفاق لكن حدود مصر ستضعف بشكل كبير فيما يتعلق بحدودها جهة خليج العقبة ، فكون الاتفاق يفتح مياه دولية فإن الخط المحكم عنه في الاتفاقية يمكنه أن يعتبر حدود للسعودية لكن يستحيل أن يعتبر في نفس الوقت خط حدودي لمصر لأن الخط هو بعد المياه الدولية - التي ستوجد تبعاً لنقل السيادة على الجزيئتين - جهة السعودية ولا يمكن أن تكون حدود مصر بعد مياهها الإقليمية - التي ستقوم تبعاً للاتفاقية - وبعد مياه دولية وبالتالي فخط الحدود المرسوم في الاتفاقية لا يمثل خط حدود لمصر لا من قريب ولا من بعيد ولا تعتبر اتفاقية تيران وصنافير اتفاقية ترسيم حدود بين البلدين لأنها اتفاق يقضي على وجود حدود بين الدولتين ابتداءً .

حدود مصر في خليج العقبة ستتحدد بشكل الي تبعا لاتفاقية تيران وصنافير بمسافة مياه اقليمية معاذية لارض شبة جزيرة سيناء - وليس خط الاتفاقية - وادا سجل الاتفاق في الامم المتحدة فما سيوثق هوالخط الوارد في الاتفاقية اي ان ما سيوثق هوحدود السعودية بينما حدود مصر في خليج العقبة لا توثيق دولي لها بموجب هذا الاتفاق بينما كان اتفاق كامب ديفد - رغم عدم رضانا عنه - يوثق لتلك الحدود ولوجزئيا .

من الارض وجدوا فيها - اي اوصى لا اجتماعية ولادينية ولا عرقية ولا ثقافية ولا غيره ، وهذه " القارة " التي هي ارض تتوسط القارات الاخرى هي الارض بين نهر الليطاني في الارض اللبناني شمالي فالبحر الابيض المتوسط فقناة السويس فخليج السويس فرأس البحر الاحمر فخليج العقبة فال المياه التي سترسم من خليج العقبة خط باتجاه البحر الميت ونهر الاردن وبحيرة طبرية وبحيرة حولة وامتداد نهر الاردن ويمتد خط المياه الى النقطة المقابلة على نهر الليطاني .

اتفاق كامب ديفد تم بين مصر والكيان الصهيوني وانتهت بناء عليه حالة سابقة هي حالة الحرب بينهما وتدشن حاله سميت " بالسلام " ، وكان مضيق تيران ومسألة الملاحة فيه احد اهم نقاط حالة الحرب بين مصر والكيان الصهيوني التي اوقفتها مصر يوما ما تبعا لحقها في السيادة على المضيق ، بينما اتفاق تيران ومنافر هو اتفاق بين مصر وال سعودية ولا وجود للكيان الصهيوني فيه وبالتالي فهو اعتراف من طرف واحد هو مصر بوجود مصر دولي في مضيق تيران ، وكونه اعتراف وليس استحداث لوضع جديد كما كان اتفاق كامب ديفد فذلك يعني اعتراف مصر بـ الكيان الصهيوني كان صاحب حق في حربه مع مصر بخصوص اغلاقها لمضيق تيران الذي اعترفت هي الان بـ مصر دولي فيه وهذا الامر سيفتح الباب واسعا على تهديد اخر لمصر ممثل في مطالبة الكيان الصهيوني بـ تعويضات عن الخسائر التي لحقته نتيجة تلك الحرب التي " كان فيها على حق " ومصر نفسها اعترفت بـ توقيعها على اتفاق تيران ومنافر انها اغلقت مصر مائيا دوليا وليس مصريا وقد تواجه مصر مستقبلا قانون " جاستا " على خلفية حروبها مع الكيان الصهيوني كما تواجه السعودية اليوم " جاستا " على خلفية احداث 11 سبتمبر ، وبالطبع تصل السعودية معرضا لهذا التهديد كذلك بتهمة التواطئ مع مصر لاغلاق المضيق " الدولي " وان كان بقدر اقل من التهديد الذي ستفتحه مصر على نفسها بـ اتفاق تيران ومنافر .

مشاريع الكيان الصهيوني في مصر ستعتمد بدرجة رئيسية على الارهاب وضرب الاقتصاد فالارهاب سيشهد تصاعدا في مصر ككل وفي سيناء بدرجة خاصة سيجعل منه الكيان الصهيوني ذريعة للتتوغل اكثر داخل سيناء لحماية " امنه " من خطر الارهاب المتسلل اليه من سيناء ، ثم ستكون سيناء محلا لـ مشاريع " امنية " يتم من خلالها احداث تغييرات ديمografية وجغرافية وتصب في صالح إنجاح المخطط الصهيوني لمستقبل سيناء ، بينما سيؤدي ضرب الاقتصاد دوره في انهاك المجتمع المصري بالشكل الذي يشغل بهمومه عن التركيز عن المراد لـ سيناء ولا يبدي اي رد فعل يذكر تجاه المشاريع الصهيونية فيها . وهذه المشاريع هي من النوع الذي بدأ بـ اخلاء 1500 متر - حتى الان - من حدود سيناء في اتجاه الجانب المصري ، وبحر الانفاق الضخمة الواسعة بين جنبي الحدود الغير واضح ما الهدف منها حتى الان ومررت بخطوة لم تكن لتمر لولا ما تشهده مصر من مصاعب سياسية واقتصادية وهي اتفاق تيران ومنافر والعمل جار على غير ذلك والمستقبل حاصل بالـ مشاريع وسائل اّ عن وجل ان يحيط كيد ومكر الصهاينة وان يحفظ مصر العروبة واهلها وارضها .

